تاريخ القانون ..... المرحلة الاولى ..... المحاضرة(١١) .... م.م ياسر حسن الياسري

.....

اثر مبادى العدالة في تطور القانون الروماني

يمكن ان تصنف اهم الاثار التي تركها كل من قانون الشعوب والقانون الطبيعي على القانون الروماني في مجموعتين :-

أولاً: الأثار الناتجة عن تحول أهتمام الرومان من الشكل الى الحقيقة والجوهر .

كان القانون الروماني يرتب الآثار القانونية على مجرد اتمام التصرفات القانونية بالشكل الظاهري الذي يتطلبه . اما الأرادة فلم يعتني القانون بوجودها وصحتها، كما ان عدم الأهتمام بالأرادة جعل هذا القانون لايسمح لها بأبرام عقود لم يكن قد نص عليها ، كما ان القاضي كان مقيداً الحرية في تطبيق القانون لا يستطيع الخروج عن المفهوم الحرفي للنصوص .

ولكن عندما لجأ الرومان الى مبادئ العدالة سواء التي استمدها من قانون الشعوب او التي نسبت الى القانون الطبيعي قد دفعت الرومان الى البحث عن الحقيقة والجوهر من دون الشكل فتخلوا تدريجياً عن الشكليات ثم سمحو للارادة ان تبرم عقوداً لم يكن القانون قد نص عليها واخيراً اباح القاضي لنفسة ان يطبق نصوص القانون بشيء من الحرية والمرونة .

١ _ **التخلي التدريجي عن الشكليات:** بدأ الرومان التخلي تدريجياً عن الشكليات ، فلم يعد مجرد القيام بهذه الشكليات هو الذي ينتج الأثار القانونية في التصرفات والمعاملات بل اصبح للإرادة الحرة التي لا تشوبها شائبه من غش او تدليس دور مهم .

٢ _ **الاعتراف بقدرة الإرادة على الالتزام بالتزامات جديدة سواء تم ذلك بصيغة شكلية او بدونها** . وبذلك نشأت العقود الرضائية الأربعة وهي البيع و الإيجار والوكالة والشركة، واما ما تبقى من الأثار الشكلية فقد فقدت الكثير من حدتها فجاز مثلاً استعمال العبارات المختلفة اذا ادت الى المعنى نفسه . ثم ان الاهتمام بالإرادة كان قد ادى الى الاعتراف بالالتزامات الطبيعية الناشئة من ابرام عقود الرقيق والقاصر.

٣ _ **ترك التطبيق الحرفي للقانون:** ذهب الفقهاء الرومان بتاثير الفلسفة الاغريقية الى القول بأن الأفراط في التطبيق الحرفي للقانون اغراق في الظلم. ومعنى ذلك أنه ادى تطبيق القانون حرفياً الى الحرج والعسر فيصار الى تطبيقه بشيء من المرونة بأستيحاء الحكم من روح القانون لا من مفهومه الحرفي.

ثانياً: الأثار الناتجة من أقرار مبدأ العدالة والمساواة :

ان اقرار هذا المبدأ (العدالة) كان قد دفع الرومان الى توحيد بعض احكام الأشخاص والأموال والمعاملات وغيرها :

١ _ أحكام الأشخاص:

من حيث جنسياتهم، ساوى الرومان بين المركز القانوني لكل من الروماني والأجنبي ، فأصبح لكل أنسان حر رومانياً كان ام أجنبياً ان يحتمي داخل اقليم الدولة الرومانية بالقانون .

ومن حيث المركز الاجتماعي، فلم تعد هناك فروق في احكام كل من الحر الاصيل والحر المعتوق .

ومن حيث رابطة القرابة ، وحد القانون الروابط الشخصية التي تقوم على صلة الدم والمدنية التي تستند الى سلطة رب الأسرة.

٢ _ أحكام الأموال:

استعمال مبادئ العدالة وحد الاحكام الخاصة بكل من الأموال النفيسة والأموال غير النفيسة ، او الأراضي الإيطالية وأراضي الأقاليم بل خضعت جميع الأموال الى احكام موحده كما وضعت لكافة الاراضي احكام موحدة .

٣ _ أحكام المعاملات:

أجاز القانون نقل الملكية بالأشهاد والتسليم، كما أقروا مبدأ تناسب الغرم بالعلم في المشكلات فلم يسمحوا بأن يترتب على احد ضرر من دون سبب ولا ان يثري احد على حساب الأخر من دون وجه حق.

من كل ما مر نرى ان تطبيق هذه المبادئ يهدف الى اقرار المساواة في الاحكام القانونية او الى التوصل الى تعادل احكام بعض الحالات ، فلذلك اطلق على هذه الوسيلة اسم العدالة .